لا يقبل الوجود بوجه من الوجوه لفساد ما تقدم من قوله ولو جوزنا كون الشيء الواحد
ممكنا في زمان اخر لجاز الانقلاب من الامتناع الذاتي الى الوجوب الذاتي فكلام الشارح
الفاضل ايضا لا يخلو عن الاضطراب والله اعلم بالصواب ومن رام زيادة تفصيل في هذا
فليطلبها من رسالتنا المعمولة في تحقيق المسألة المشهورة وفي الحواشي علقناها على التجريد
العلامة سعد قال صاحب المواقف والمنكر لجواز اعادة المعدوم يدعي الضرورة تارة ويحتج
اخرى ويرد عليه انهم لا يدعون الضرورة في اصل المدعى بل يدعونها في مقدمات دليله حيث
يقولون ان اعادة المعدوم ممتنعة اذ على تقدير وقوعها يلزم تخلل العدم بين الشيء
ونفسه واللازم باطل بالضرورة واما ما ذكره ثانيا فعلى وفقه وقع نقل الآمدي حيث ذكر في
ابكار الافكار وجوههم في مقام المعارضة كوجوهنا ثم قال في شرح العقائد العضدية
انهم يدعون البديهة ويقيمون الدليل التنبيهية لم يصب ثم قال صاحب المواقف اما الفرقة
فقالوا لا تخلل العدم بين الشيء ونفسه محال بالضرورة وقال الشارح الفاضل في تعليله
اذ لا بد للتخلل من طرفين متغايرين فيكون حينئذ الوجود بعد العدم غير الوجود قبله حتى
يتصور تخلل العدم بينهما وعلى هذا فلا يكون المعاد هو المبتدأ بعينه لان كلا منهما موجود
بوجود مغاير لوجود صاحبه فهما موجودان متغايران فلا يكون الموجود الاول
بعينه معادا بعد عدمه والجواب انه لا معنى لتخلل العدم هنا سوى انه كان موجودا
زمانا ثم زال عنه ذلك الوجود في زمان اخر ثم اتصف به في زمان ثالث ومن هنا تبين ان
لا تخلل في الحقيقة انما هو لزمان العدم بين زماني الوجود الواحد واذا اعتبر نسبة
هذا التخلل الى العدم مجازا كفاه اعتبار التغاير في الوجود الواحد بحسب زمانيه
على ان دعوى الضرورة في حكم خالفه جمهور من العقلاء غير مسموعة ولا يذهب عليك
ان تمشية ما ذكره في مقام التعليل والجواب على اصل القائلين بزيادة الوجود على الماهية
ولا اختصاص لما ذكره في هذه المسألة بذلك الاصل على ما نبهت عليه فيما تقدم وقال الفاضل

الطوسي

الطوسي في قواعد العقائد في تعليل المنكرين لاستحالة تخلل العدم بين شيء
واحد بعينه فاذن لا يكون المعاد عين المبتدأ بل ان ولا بد من مثله وقال سيد المدققين
محمود المحصلين ذلك ينتقض بالتذكر فان الحاصل في الذكر بعد النسيان هو ما ادركه اولا
بعينه وهو موجود وليس ذلك بصحيح لان التعدد بينا في الوحدة وتماثل المعاد والمبتدأ لا
يقتضي اتحادهما الى هنا كلامه والجواب السابق ذكره جواب عن هذا ايضا ومنهم من دقق
في رد الجواب المذكور وقال لا يخفى عليك ان معنى تقدم الشيء على الشيء مطلقا عبارة عن كون
وجود الشيء الاول متقدما على الشيء الثاني واعتبر ذلك بالدور فانه يستلزم تقدم الشيء على
نفسه بمعنى ان يكون وجوده متقدما على وجود نفسه فلو اعيد المعدوم لزم تقدمه بالوجود
على نفسه وكما يحكم العقل ببطلان تقدم الشيء على نفسه تقدما ذاتيا كما يلزم في الدور
يحكم ببطلان تقدمه على نفسه تقدما زمانيا ولم يدر ان اللازم في الدور هو ان يكون
الشيء بوجود الابتداء قبل ان يكون بوجود الابتداء وهذا مستحيل بالبديهة سواء كانت
القبلية ذاتية او زمانية وفيما نحن فيه لا يلزم ما ذكر بل يلزم ان يعود وجود
الشيء بعد ما زال عنه واستحالته غير ظاهرة وهذه المشاجرة لا تنتهي والله
تعالى اعلم بحقيقة الحال تعالى شانه
عما يقولون تمت الرسالة
بعون الله وكرمه

رسالة في ان الاعمال هل توزن ام لا للمولى احمد كمال باشا

الحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده اتفق الجمهور على ان صحائف الاعمال توزن
بميزان له لسان وكفتان ينظر اليه الخلائق اظهارا للمعدلة وقال الضحاك والاعمش
الوزن والميزان بمعنى العدل في القضاء وذكر الوزن ضرب مثل كما تقول هذا الكلام

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)